مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الآراء النحوية للجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي للعامين ١٩٨٥ – ١٩٨٦م : دراسة وتحليل

د. محمد فاضل صالح السامرائي

قسم اللغة العربية، كلية دجلة الجامعة، بغداد، العراق.

mohammed.fadhil@duc.edu.iq

المستخلص

موضوع هذا البحث هو (الآراء النحوية للجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي للعامين (١٩٨٥ ــ ١٩٨٦) دراسة وتحليل، ولجنة الأصول إحدى لجان المجمع العلمي العراقي، بل هي أهمها، وقد كان لها جلسات تبحث فيها موضوعات لغوية ونحوية وصرفية مختلفة، فاخترت دراسة الموضوعات النحوية، وجعلتها مقتصرة على العامين المجمعيين (١٩٨٥ ــ ١٩٨٦) وذلك لما للموضوعات التي بحثت فيهما من قيمة علمية كبيرة.

واستهللت بحثي بالتعريف بلجنة الأصول وبأعضائها، وجعلته مرتكزاً على مبحثين رئيسين هما منصوبات الأسماء وصور استعمالات الفعل.

وقد توصلت إلى نتائج متعددة أهمها أن لجنة الأصول أجازت استعمال عبارات لم ترد في النصوص القديمة، وعبارات ذهبت لجنة الأصول إلى منع جواز استعمالها؛ لأن النحاة القدامى منعوا ذلك ، وأن هناك مسائل خالفت فيها لجنة الأصول ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وربما خالف أحد أعضاء اللجنة ما اتفق عليه الباقون، إلى غير ذلك من النتائج.

الكلمات المفتاحية:

لجنة الأصول ، المجمع العلمي العراقي ، الآراء النحوية ، الموافقة والمخالفة.

ABSTRACT

This study examines and analyzes the grammatical views issued by the Linguistic Foundations Committee of the Iraqi Academy of Sciences during the years 1985-1986. The committee is among the most prominent within the academy, dedicated to discussing various linguistic, grammatical, and morphological topics. The research focuses specifically on the grammatical issues addressed by the committee during this period, given their significant scholarly value.

The study begins with a brief overview of the Linguistic Foundations Committee and its members, followed by an in-depth exploration structured around two main areas: the accusative forms of nouns and the usages of verbs.

The research yields several key findings, including:

The committee approved the usage of certain expressions absent from classical texts.

The committee rejected other expressions based on the prohibitions of early grammarians.

Certain grammatical issues reflected divergences between the committee's views and those of the Arabic Language Academy in Cairo.

Instances were noted where individual committee members disagreed with the majority consensus.
This research underscores the significant role of the Linguistic Foundations Committee in advancing grammatical scholarship and its impact on the development of contemporary linguistic studies.

Keywords
he foundations comitee , irai academy of the sciences , the grammatical views , agreement and disagreement.

خطة البحث

يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وبعد:

فإن موضوع هذا البحث هو (الآراء النحوية للجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي للعامين ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦م ــ دراسة وتحليل) ، إذ إن لجنة الأصول في المجمع العلمي كان لها دراسات نحوية وصرفية ولغوية، فاخترت من بينها دراسة آرائها النحوية في المسائل التي تناولتها اللجنة وتحليلها، إذ لم أقف على أية دراسة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل على الرغم من أهميته الكبيرة.

وقد اخترت السنتين المجمعيتين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ لأهمية المسائل النحوية التي تناولتها خلال هاتين السنتين، وتبرز أهميتها أن لجنة الأصول وقفت عليها ودرست قسماً كبيراً منها في أكثر من جلسة.

وقد استهللت بحثي بتمهيد عرّفت فيه بلجنة الأصول في المجمع العلمي. وجعلت بحثي مرتكزاً على مبحثين رئيسين: أما المبحث الأول فهو في منصوبات الأسماء، إذ شمل موضوعات متعددة بحثتها لجنة الأصول، تناولت دراستها، منها موضوع تقديم الأسماء المنصوبة على عاملها، ومنها موضوع النصب بنزع الخافض، ومنها استعمال (حيث) مراداً بها التعليل . . . إلى غير ذلك من الموضوعات.

وأما المبحث الثاني فهو في صور استعمالات الفعل، إذ ذكرت اللجنة موضوعات عديدة تتعلق بهذا المبحث تناولت دراستها أيضاً، منها موضع تعدي الفعل (أحال) بحرف الجر، ومنها تكرار الفعل في حال ابتعاد مفعوله عنه، ومنها استعمال الفعل اللازم متعدياً، ومنها بناء الفعل للمجهول مع ذكر الفاعل وغير ذلك من الموضوعات.

وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

ولله الحمد أولاً وآخراً.

(الفصل الاول) منصوبات الأسماء:

هناك موضوعات متعددة تتعلق بمنصوبات الأسماء بحثتها لجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي ، ومن هذه الموضوعات:

المطلب الاول تقديم الأسماء المنصوبة على عاملها:

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

شاع في العصر الحديث تقديم الأسماء المنصوبة (مصادر وغير مصادر) على عاملها ، مفصولاً بينهما بفاصل طويل ، كقولهم: (استناداً إلى أحكام المادة الخامسة والعشرين من القانون كذا ، وإلى الفقرة كذا من المادة كذا من نظام كذا، وإلى المادة كذا من تعليمات كذا . . . تقرر كذا وكذا).

فقوله: (استناداً) مفعول له ، ناصبه الفعل (تقرر) المتأخر ، وقد فُصِل بينهما بفاصل طويل كما هو واضح.

وقد وافقت لجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي على هذا التعبير(١)، وعرض عضو المجمع الدكتور جميل الملائكة أمثلة من المصادر التي تتقدم على أفعالها ، ويفصل بينها وبين تلك الأفعال فواصل طويلة مما يُستعمَل في اللوائح والتشريعات الحديثة نحو: نظراً إلى . . . ، وعملاً بـــ . . . ، واعتماداً على . . . وبناءً على . . . وانطلاقاً من . . . إلخ(٢).

والمصادر التي تبدأ بها هذه العبارات غالباً ما تكون مفعولاً له ، ولذا قدّم عضو المجمع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والخبير في لجنة الأصول الدكتور فاضل السامرائي دراسات عن (المفعول له) شملت دراسة شرط النحاة أن يكون قلبيًّا ، واختلاف النحاة في هذا الشرط(٣).

فقد اشترط قسم من النحاة أن يكون المفعول له قلبيًا ، فلا يجوز عندهم أن يقال مثلاً: (جئتك قراءةً للعلم) أو (قتلاً للكافر) أو (ضربَ زيد) ؛ لأن المصادر ليست قلبية(٤).

جاء في (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب): ((وشرط بعضُهم كونه من أفعال القلوب ، قال: لأنه الحامل على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى)) (٥).

ولم يشترط الدكتور فاضل السامرائي أن يكون المفعول له قلبيًّا، إذ أتى بشواهد على المفعول له ، مع أنها ليست بقلبية (٦).

وقد بيّن هذا الأمر بياناً شافياً في كتابه (معاني النحو) ، إذ ذكر أمثلة متعددة على ذلك فقال: ((ولا يشترط كذلك أن يكون قلبيًّا فيما أرى ، وإن كان الكثير أن يكون قلبيًّا، فإنه لا مانع من أن تقول: (فعلت هذا إطفاءً لنار الفتنة) وهو غير قلبي ، ولا يمنع أن تقول: (فعلت هذا عملاً بنصيحتك) و(فرض الله الجهاد محقًا للظلم ، وإزهاقًا للباطل ، ونشرًا للخير ، واستئصالاً للفساد) ، و(أخطب كل يوم في داري تمريناً للساني ، وتعويداً له على الأداء السليم) وهذه كلها ليست قلبية))(٧).

لكن لجنة الأصول اتجهت إلى أن شرط القلبية هو الأرجح(٨).

ثم ذكرت أن من المنصوبات ما لا يتقدم على عامله كالتمييز والمفعول له ، ومنها ما يتصرف فيها تقديماً وتأخيراً كالمفعول به والحال والظرف والمفعول له والمفعول المطلق ، لكن تقديم المنصوبات على عاملها مفصولاً بينهما بفاصل طويل إنما هو مما جاءت به الترجمة من اللغات الأجنبية.

وعلى الرغم من ذلك رأت اللجنة أن ذلك جائز لا مانع منه ، إذ لم يصرح العلماء بمنعه(٩)

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المطلب الثاني النصب بنزع الخافض:

من المعلوم أن لحروف الجر وظيفتها في الكلام ، ووظيفتها إيصال أثر الفعل إلى المفعول إن لم يصل إليه بنفسه ، وهذا هو المسمى بالمتعدي بحرف الجر ، فهو أداة التعدية ووسيلتها. يقول ابن مالك:

وعدِّ لازمًا بحرف جرٍّ(١٠)

وقد يحذف حرف الجر ، فإذا حُذِف ــ وهذا لا يكون إلا نقلاً ، أي: سماعًا ــ أدّى ذلك إلى نصب ما كان مجروراً به ، نحو قول جرير:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكمُ عليَّ إذن حرامُ(١١)

بدلاً من قوله: تمرون بالديار.

ومنه قولهم: (توجهت مكة) و(ذهبت الشامَ) بدلاً من (توجهت إلى مكة) و(ذهبت إلى الشام) (١٢).

وهذا النوع من نصب الاسم يسمى (النصب على نزع الخافض) كما يقول النحاة(١٣).

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن هذا لا ينقاس عليه ، وإنما يُقتصر فيه على السماع في الأرجح ، ولذا يقول ابن مالك تكملة للبيت السابق:

وعدِّ لازمًا بحرف جرٍّ وإن حُذِف فالنصب للمنجرِّ نقلاً

أي: يقتصر فيه على السماع(١٤).

جاء في (النحو الوافي): ((والنصب به سماعي ــ على الأرجح المعوَّل عليه ــ مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله الوارد نفسه ، فلا يجوز في الرأي الصائب أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحدودة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة ، أي أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها ، فهي مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة عليها)) (١٥).

وعلى هذا فإنه يقال: (تمرون الديار) و(ذهبت الشام) و(توجهت مكة) ، ولا يجوز أن تقول مثلاً: (تمرون الحقول) ، ولا (ذهبت النهر) ، ولا (توجهت الحديقة) ولا أشباه هذا ؛ لأن تعدية هذه الأفعال لم ترد إلا مع الديار والشام ومكة(١٦).

وقد ذكر ابن عقيل أن حرف الجر يحذف من نحو (مررت بزيدٍ) فيصل الفعل إلى مفعوله بنفسه فيقال: (مررت زيداً) (١٧).

لكن المبرد لم يجز ذلك ، بحجة ((أنه لا يتعدى إلا بحرف جر ، وذلك أنه فعل الفاعل في نفسه ، وليس فيه دليل على المفعول)) (١٨).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

وقد درست لجنة الأصول استعمال لفظة (وَفْقَ) في نحو قولهم: (صدر القرار وَفْق المادة كذا من القانون كذا) أصحيحة هي أم لا ؟ وبحثت عن استعمالاتها في المظانّ والمعاجم ، وقلّبت الأوجه المحتملة لأسباب نصب لفظة (وَفْقَ) فيها(١٩). واتجه أكثر أعضائها إلى أن الأصل في الاستعمال أن يقال: (على وَفْقِ كذا) فتأتي كلمة (وفق) مجرورة بحرف الجر (على) ، ولا يجوز حذف حرف الجر ههنا ؛ لأن النحاة قد منعوا ذلك ، وأجازوه مع (أنّ) و(أنْ) فقط(٢٠).

وذكرت اللجنة أن كلمة (وفق) لم ترد في الاستعمال بالمعنى المصدري (الموافقة) ، ولذا لم تجوّز أن يقال: (وفقًا لكذا) ، إذ إن (الوفق) هنا معناه الشيء الموافق لا الموافقة، ولذا لم يُجوز أعضاء اللجنة أن يقال: (وفق المادة كذا) أو (وفقًا للمادة كذا) ؛ ((لأن المقصود بـــ(على وفق) هو معنى الحالية ، ولم تجز الحالية في قولنا: (وفق المادة . . .) لأنها ليست مصدراً ولا منكرة.

ولا يجوز قولنا: (وفقًا للمادة) لسبب واحد ، وهي أنها ليست مصدراً ، فلم يبق إلا أن يقال ما سُمع من العرب وهو قولهم: (على وفق))) (٢١).

واستشهدت اللجنة ببيت عمر بن أبي ربيعة:

فما جئتنا إلا على وفق موعد على ملأ منا خرجنا له معا(٢٢)

* * *

ونحو ذلك ما ناقشته اللجنة فيما شاع من نصب لفظتي (شرط) و(شريطة) في نحو قولهم: (اخرج إلى السوق شرط أنْ ــ أو شريطة أنْ ــ تعود سريعًا) ورأت أنه لا يقال ذلك ؛ لأنه لم يُسمَع ، وإنما يقال: (بشرط أنْ ، أو بشريطة أنْ تعود سريعًا) (٢٣).

المطلب الثالث: استعمال (حيث) مرادًا بها التعليل:

من المعروف أن (حيث) ظرف مكان مبهم ، وقد يراد بها الزمان ، وهي لا تضاف إلا إلى الجمل. جاء في الألفية:

وألزموا إضافة إلى الجُمَلْ حيث وإذ وإن يُنوَّن يُحتمَلْ(٢٤)

وقد تدارست لجنة الأصول الاستعمال الحديث للفظة (حيث) مرادًا بها التعليل كقولهم: (حيث إن النصاب لم يكتمل لم يعقد الاجتماع) يريدون به: لم يعقد الاجتماع لأن النصاب لم يكتمل.

ورجعت اللجنة إلى بعض المصادر النحوية والمعاجم كحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ومغني اللبيب وشرح الدماميني له ، وحاشية يس العليمي على شرح التصريح ، وهمع الهوامع للسيوطي ، ولسان العرب وتاج العروس وغير ذلك فيما يتعلق باستعمالات (حيث) ودخول حرف الجر عليها وإضافتها ومعانيها ، فلم تجد اللجنة في كل ذلك إشارة صريحة إلى استعمالها للتعليل قديمًا(٢٥).

وقد بدا للجنة أن معنى التعليل قد يكون متفرعًا عن الظرفية المكانية أو الزمانية(٢٦) ، إذ من المعروف أن (حيث) تستعمل للمكان ، وقد تستعمل للزمان قليلاً كما ذكرت(٢٧).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

لكن الإشارة إلى استعمال (حيث) مراداً بها التعليل قديم وليس حديثًا ، فقد جاء في (الكليات) لأبي البقاء الكفوي في الكلام على (حيث): ((وقد يراد بها التعليل مثل (النار من حيث إنها حارة تسخن الماء) أي: حرارة النار علة تسخنه)) (٢٨).

وربما جاء معنى التعليل من التطور في استعمالها ، وذلك أن (حيث) إذا دخلت عليها (ما) أفادت معنى الشرط نحو قول الشاعر:

حيثما تستقمْ يقدّرْ لك الله نجاحًا في غابر الأزمان(٢٩)

ومعنى الشرط تعليق فعل بفعل، فتقدير الله لك النجاح مشروط بالاستقامة ، فكأن علة النجاح هي الاستقامة.

المطلب الرابع: نصب (فوراً) على الحال:

من التعبيرات الشائعة في لغتنا المعاصرة قولهم: (جاء فوراً) و(عاد على الفور) ، ومنه العبارة الشائعة في الكتب السرية المستعجلة: (سري وعلى الفور).

والفور مصدر الفعل (فار يفور) ، وهو الغليان ، يقال: ((فارت القدر تفور فوراً وفوَرانًا ، إذا غلت وجاشت)) (٣٠). ومنه قوله تعالى: { إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقاً وَهِيَ تَفُورُ } [الملك: ٧] أي: تغلي بهم غليان المرجل(٣١).

وقد استعير لمعنى السرعة. جاء في (المصباح المنير): ((وقولهم: (الشفعة على الفور) من هذا، أي على الوقت الحاضر الذي لا تأخير فيه ، ثم استعمل في الحالة التي لا بطء فيها ، يقال: (جاء فلان في حاجته ثم رجع من فوره) أي: من حركته التي وصل فيها ولم يسكن بعدها. وحقيقته أن يصل ما بعد المجيء بما قبله من غير لبث)) (٣٢).

وجاء في (تفسير الكشاف) في معنى (الفور) في قوله تعالى: { وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَـذَا } [آل عمران: ١٢٥] : ((وهو مصدر من (فارت القدر) إذا غلت ، فاستعير للسرعة ، ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا تعريج على شيء من صاحبها فقيل: (خرج من فوره) كما تقول: (خرج من ساعته) لم يلبث)) (٣٣).

وقد جاء الفور مجروراً بـــ (من) كقوله تعالى: { وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَـذَا } ، وبـــ(في) كقولك: (قال فلان هذا في فورة الغضب) (٣٤) ، وبـــ(على) كقولهم: (الشفعة على الفور). قال أبو حيان الأندلسي: ((ولفظة (الفور) تدل على السرعة والعجلة ، تقول: (افعل هذا على الفور لا على التراخي)) (٣٥) ، وباللام كقول الأصوليين: الأمر للفور أو التراخي(٣٦).

من الأمثلة السابقة يتبين لنا أن الفور يأتي مجروراً بحرف من حروف الجر.

وقد عرضت لجنة الأصول لمثل قولهم: (جاء فوراً) أي بالنصب على الحال ، فذكرت أن رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز نصبها على الحال ، ونقلت من (المعجم الوسيط) الذي أصدره مجمع اللغة

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

العربية ما نصه ((ويقال: أتيت من فوري ، وفعلت هذا من فوري وفوراً وفور وصولي ، أي: في غليان الحال وقبل سكون الأمر))(٣٧).

كما نقلت عن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٧ لسنة ١٩٥٣ قول المجلس في المجمع: ((ورأي المجلس أنه يصح أن يقال: (جاء فوراً) و(دفع الثمن فوراً))) (٣٨).

لكن لجنة الأصول رأت مخالفة رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة تجويزه النصب على الحالية(٣٩)، علماً بأن الدكتور محيي هلال السرحان الذي كان خبيراً بلجنة الأصول رأى جواز استعمالها منصوبة على الحال فقال: ((وفي قولنا: (جاء ثم عاد فوراً) يُفهَم منه أن كلمة (فوراً) ــ وإن كانت مصدراً ــ استعيرت لتؤدي معنى السرعة . . . فكأننا قلنا: عاد مسرعاً بلا ريث ولا تراخٍ ، فتكون حالاً على تأويلها بالمشتق . . .

ولعل هذا التوجيه هو الذي استند إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إجازة نصب (فوراً) على الحالية في مثل قولهم: (جاء فوراً) و(دفع الثمن فوراً) وهو الذي نرجحه ولا نرى فيه بأساً)) (٤٠).

ورأت اللجنة أنه إذا جاز قولنا: (جاء فوراً) فإن الفور مصدر، ودلالة المصدر على الزمن دلالة التزام كما يقول النحاة. ولذا رجحت إعرابه في حالة نصبه ظرف زمان لا حالاً(٤١).

ولعل هذا أقرب إلى الصواب ، إذ إن النحاة يجيزون وقوع المصدر ظرف زمان مطلقاً ، يقول ابن مالك:

وقد ينوب عن مكان مصدرُ وذاك في ظرف الزمان يكثرُ(٤٢)

أما وقوعه حالاً ففيه خلاف ، وله شروط عندهم(٤٣).

المطلب الخامس: استعمال عبارة (خاصةً وإن):

شاع في بعض العبارات استعمال التعبير (خاصة وإن) على غرار قولهم: (لم أجد من المفيد أن أتقدم إليه بهذا الطلب خاصة وإنه لم يرد على رسالتيّ الأخيرتين).

وقولهم: (وقد رفض العراق إقرار هذا الاتفاق لما يسببه من ضرر مادي، خاصة وإنه سبق أن جُددت حصته من الإنتاج بما يزيد كثيراً على ما هو مقترح الآن) (٤٤).

والواو في (وإنه . . .) واو الحال ، والجملة بعدها في محل نصب حال.

وقد درست لجنة الأصول هذا الاستعمال ، فوجدت ((أن النحاة يشيرون إلى جواز استعمال (لا سيما) متلوة بفعل أو ظرف أو شرط ، فضلاً عن إيلائها الاسم ، وذهبت إلى أنها قد تغني عن (خاصة وإن)))(٤٥).

وتوصلت بعد ذلك في قرارها النهائي إلى ((أن استعمال (لا سيما) متلوة بالحال مفردة أو جملة هو المقبول ، ولم يسمع استعمال (خاصة وإن . . .) في كلام العرب الفصحاء)) (٤٦).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

إن (لا سيما) تعبير يراد به أن ما بعده منبَّه على أولويته بالحكم ، فإذا قلت: (أحب طلابي ولا سيما المجتهدين) كان المعنى أن المجتهدين من طلابك أولى بمحبتك ممن تقدمهم.

جاء في (تسهيل الفوائد): ((والمذكور بعد (لاسيما) منبَّه على أولويته بالحكم)) (٤٧).

وهذا المعنى هو المراد أيضاً في قولهم: (خاصة وإنه . . .) فإن معناها تخصيص ما بعدها بالأولوية، ولكن لعل الصواب أن يستبدل به (خصوصاً) كما تذكر كتب النحو. جاء في (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب): ((وقد يحذف ما بعد (لا سيما) على جعله بمعنى (خصوصاً) فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق . . . وكذلك (لاسيما) ههنا، يكون باقياً على نصبه الذي كان له في الأصل حين كان اسم (لا) التبرئة ، مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام (خصوصاً))) (٤٨).

مثال ذلك أنك تقول: (تستحب الصدقة في شهر رمضان ولا سيما في العشر الأواخر) أي: وخصوصاً في العشر الأواخر.

وتقول: (أحب أصدقائي ولا سيما محمد) أي: وخصوصاً محمداً.

وتقول: (أحب الشعر ولا سيما إن كان رقيقاً) أي: وخصوصاً إن كان رقيقاً.

قال الدماميني: ((و(ما) على هذه كافة، اهـ نحو (أحب زيداً ولا سيما راكباً) فراكباً: حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه ، أي أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال)) (٤٩).

وعلى هذا يمكننا أن نستعيض عن العبارة (خاصة وإن) بقولنا: (خصوصاً . . .) والله أعلم.

(الفصل الثاني) صور استعمالات الفعل:

بحثت لجنة الأصول موضوعات متعددة تتعلق بـــ(استعمالات الفعل) ، وسأسلط الضوء على نماذج من هذه الموضوعات لدراستها بعرض رأي اللجنة فيها

المطلب الأول: تعدي الفعل (أحال) بحرف الجر:

هناك أفعال بحثت لجنة الأصول عن الحرف الذي يتعدى بها، ومنها الفعل (أحال) ، إذ بحثت عن الحرف الذي يتعدى به أهو (إلى) أم على ؟ فهل يقال مثلاً: (أحال الأمر على القضاء) أو (إلى القضاء) ؟

وقد استعانت اللجنة على معرفة ذلك بقسم من المعاجم ، منها (المصباح المنير) ، إذ وجدت اللجنة فيه أن الفعل يتعدى بـــ(على) ، وذلك في نحو قوله: ((أحلت الأمر على زيد ، أي: جعلته مقصوراً عليه مطلوباً منه)) (٥٠).

ومنها (لسان العرب) إذ وجدت فيه ما نصه: ((أحلت فلاناً بما له عليّ ، وهو كذا درهماً على رجل آخر لي عليه كذا درهماً ، أُحيله إحالة ، فاحتال بها عليه ، ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم : (وإذا أُحيل أحدكم على آخر فليحتل))) (٥١).

ورأت اللجنة أن السماع في تعدية الفعل (أحال) لم يرد إلا بحرف الجر (على) (٥٢).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

لكن عضو المجمع العلمي العراقي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري رأى جواز تعدية الفعل (أحال) بـــ(إلى) فقال: ((إن (إلى) حرف معناه انتهاء الغاية ، يقال: (خرجت من بيتي إلى مكان عملي) ، قال تعالى: { وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ } [البقرة : ٢٨١] . . .

وكل فعل ينتهي بمعناه إلى غاية يصح أن يُعدّى بـــ(إلى) حقيقة مثل (ذهبت إليه) ، أو مجازاً مثل (رغبت إليه) فإن المفعول في مثل هاتين العبارتين هو منتهى غاية فعل الفاعل)) (٥٣).

ويقرر بعد ذلك أنه يمكن تعدية الفعل (أحال) بـــ(إلى) ((اعتداداً بإمكان وصول الفعل إلى مفعوله باعتباره منتهى غايته ، وذلك معنى حرف الجر(إلى))) (٥٤).

وعلى مذهبهم ليس ورود السماع بـــ(على) يمنع من استعمالها أو يضعف ذلك.

ويؤيد رأي الجواري ما جاء في (المعجم الوسيط) ما نصه: ((وأحال القاضي القضية إلى محكمة الجنايات: نقلها إليها)) (٥٥).

وتوصلت لجنة الأصول في قرارها النهائي إلى أنه ((يمكن في الاستعمال المعاصر لكلمة (أحال) أن تُعدّى على سبيل انتهاء الغاية بالحرف (إلى) ؛ لأنها صارت تستعمل بمعنى (حوّل ونقل) بدون معنى الإلزام والاستعلاء)) (٥٦).

ويمكننا أن نقول: إنه يمكننا أن نفرّق بين الاستعمالين فنقول: يُعدّى الفعل (أحال) بـــ(إلى) إذا كانت الإحالة لا تتضمن معنى الاستعلاء والإلزام.

ويُعدّى بـــ(على) إذا كانت الإحالة تتضمن معنى الاستعلاء ، وذلك كأن تكون الإحالة من جهة عليا إلى جهة أدنى منها ، وذلك كأن تكون الإحالة ــ مثلاً ــ من ديوان رئاسة الجمهورية إلى الوزير أو ما أشبه ذلك.

المطلب الثاني: تكرار الفعل في حال ابتعاد مفعوله عنه:

قد يتكرر الفعل في حال ابتعاد مفعوله عنه . وقد تنبه القدامى إلى هذه الظاهرة ، وذكروا أمثلة متعددة عليها ، فقد ذكر الزركشي أن القدامى قالوا: ((إذا طال الكلام وخُشي تناسي الأول أعيد ثانياً تطرية له وتجديداً لعهده)) (٥٧). وضرب أمثلة على ذلك ، منها قوله تعالى: { وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ } ثم قال: { فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ } [البقرة : ٨٩] فهذا تكرار للأول.

ومنها قوله تعالى: {لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ } ثم قال: { فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ } [آل عمران: ١٨٨].

ومنها قوله: { وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم } ثم قال: { وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلُواْ } [البقرة: ٢٥٣]

وقوله: { إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً } ثم قال: { رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ } [يوسف: ٤] (٥٨).

وقد كانت اللجنة قد ناقشت الموضوع ووجدت ما يأتي:

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

((١ ــ لم يُسمَع تكرار فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد قبل استيفائه مفعولَه.

٢ ــ يبدو أنه إذا كُرّر الفعل المتعدي إلى أكثر من مفعول به واحد فلا بد أن يكون مع المكرر مفعول آخر لم يُذكر من قبل)) (٥٩).

لكن الذي يبدو أن الفعل قد يتكرر قبل استيفائه مفعوله، مثال ذلك قوله تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ } [العلق: ١ ــ ٢].

فقد أطلق فعل الخلق في الآية الأولى فلم يذكر له مفعولاً، وإنما قال: (الذي خلق) وذلك لإرادة العموم، ففعل الخلق يشمل جميع ما خلق الله تعالى ، والمعنى: اقرأ باسم ربك الذي حصل منه الخلق. وهذا بخلاف الآية الثانية، فقد ذكر فيها مفعول الخلق وهو الإنسان. جاء في (تفسير الكشاف): ((فإن قلت : كيف قال: (خلق) فلم يذكر له مفعولاً ، ثم قال : (خلق الإنسان) ؟

قلت : هو على وجهين:

إما أن لا يقدّر له مفعول ، وأن يراد أنه الذي حصل منه الخلق واستأثر به لا خالق سواه ، وإما أن يقدّر ويراد خلق كل شيء ، فيتناول كل مخلوق ؛ لأنه مطلق ، فليس بعض المخلوقات أولى بتقديره من بعض)) (٦٠).

وقد خصّ الإنسان بالذكر من دون باقي المخلوقات ؛ لأنه أشرف ما على الأرض ، وأنه خصّه بالتنزيل من بين سائر المخلوقات(٦١).

وقد ناقشت لجنة الأصول هذا الموضوع نقاشًا مستفيضًا وانتهت إلى ما يأتي:

((إن ما ورد من تكرار في آي الكتاب العزيز لفظًا مفردًا أو جملة إنما يراد به أحد أمرين: إما التوكيد وإما التبيين)) (٦٢).

وذكرت اللجنة أن بعض المحدثين يذهبون إلى جواز تكرار الفعل لغير هذين الغرضين. لكنها أنكرت عليهم ذلك فقالت: ((وليس فيما أنكرته اللجنة من تكرار المحدثين الفعل قبل مفعوله شيء من ذلك ، فهو غير مقبول))(٦٣).

لكن الدكتور فاضلاً السامرائي لم يكن يرى مانعًا من ذلك الاستعمال حتى لو لم يكن لأحد هذين الغرضين ، بحجة أن القدامى لم يشترطوا ذلك ، وقد أتى بأكثر من نص على ذلك ، منه ما جاء في (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب): ((وأما المستقل فتكرره بلا فصل نحو (جاءني زيد زيد) ، قال:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبسي احبسي

. . . أو مع فصل كقوله:

تراكها من أجل تراكها)) (٦٤).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ومنه ما جاء في (همع الهوامع): ((التوكيد اللفظي: وهو بإعادة اللفظ الأول أو مرادفه . . . مفرداً كان أو مركبًا مضافًا أو جملة أو كلامًا ، ونكرة أو معرفة ، ظاهرًا أو مضمرًا ، اسمًا أو فعلاً أو حرفًا)) (٦٥).

ولعل هذا هو الصواب ، إذ لا يعني مجيء الشواهد للتوكيد أو التبيين وجوب الاقتصار عليهما ، خصوصاً وأن القدامى لم ينصوا على ذلك كما ذكرت.

المطلب الثالث: استعمال الفعل اللازم متعديًا:

هناك عبارات شاع استعمالها في المراسلات ، وخصوصاً ما بين دوائر الدولة ، منها ما استعمل فيها الفعل اللازم متعديًا ، مثاله العبارة الشائعة (نحيطكم علمًا بكذا) .

وقد وقفت لجنة الأصول على التركيب ولم تجد له وجهًا ، ((إذ إن الفعل (أحاط) لا يتعدى بنفسه في هذا المعنى ، والصواب أن يقال: نود أن تحيطوا علمًا بكذا)) (٦٦).

ثم إن ما وقفتُ عليه من المظانّ والمعاجم لم أجد فيه التركيب (نحيطكم علمًا بكذا). فقد جاء في (المعجم الوسيط): ((أحاط بالأمر: أدركه من جميع جوانبه ، ومنه في التنزيل العزيز: { أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ } [النمل : ٢٢])) (٦٧).

وجاء في (معجم الأخطاء الشائعة): ((وقد أجمعت المعاجم كلها على استعمال الفعل (أحاط) لازمًا)) (٦٨).

ولذا ينبغي أن تصوب العبارة إلى (نود أن تحيطوا علمًا بكذا) أو نحو ذلك.

المطلب الرابع: بناء الفعل للمجهول مع ذكر الفاعل:

شاع في بعض التعبيرات بناء الفعل للمجهول مع بقاء الفاعل مذكوراً نحو قولهم: (قُطِعت الكرة من الفريق البرازيلي) يريدون بها: (قطع الفريق البرازيلي الكرة).

ولم تؤيد لجنة الأصول هذا التعبير لمخالفته طبيعة التعبير اللغوي ، ((إذ إن المراد بمثل هذه العبارة أن فريقا آخر غير الفريق البرازيلي هو الذي قطع الكرة)) (٦٩).

هذا إضافة إلى أنه إذا كان المراد من هذا التعبير أن الفريق البرازيلي هو الذي قطع الكرة فلا داعي لبناء الفعل للمجهول.

ومثل ذلك قولهم: (رُسِمت الخريطة من قبَل فلان) ، إذ لا معنى لذكر الفاعل فيما بني للمجهول(٧٠) ، إذ إن حذف الفاعل له أغراض عديدة منها الجهل به أو العلم به ، أو الخوف منه أو الخوف عليه ، أو التعظيم أو التحقير ، أو غير ذلك من الأغراض(٧١) ، ولذا لا مسوّغ لذكره فيما بعد.

هذا إضافة إلى ((أن معنى (من قبَل): (من جهة) أو (من عند)، وهو إذا أضيف إلى الفاعل لم يدل على أنه هو الذي قام بالفعل ــ كما هو الحال في اللغات الأخرى ــ بل يدل في العربية على أن الذي قام بالفعل شخص آخر ذو صلة به ومن جهته)) (٧٢).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ١ ،العدد ١ (حزيران ٢٠٢٥)، ص: ١ - ١٥
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المطلب الخامس: تقديم ما حقه التأخير:

الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين ومن فضلة ، والركنان الأساسيان هما المسند والمسند إليه ، وهما عمدة الكلام ، والمسند إليه لا يكون إلا اسماً ، بخلاف المسند فإنه قد يكون فعلاً وقد يكون اسماً. والفعل لا يكون إلا مسنداً كما هو معلوم.

والأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه نحو (أخوك قادم) ولا يتقدم المسند إلا لسبب.

والأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل نحو (يقدم أخوك) ولا يتقدم المسند إليه إلا لسبب.

فإن جئت بالفضلة معهما كانت الفضلة بكل أنواعها متأخرة في الكلام ، فتقول مثلاً: (أخوك قادم من الموصل) فالجار والمجرور فضلة، وحقه أن يكون بعد المسند والمسند إليه ، فإن قدمته عن مكانه دخل ذلك في باب التقديم والتأخير، ولا يكون ذلك إلا لسبب، فلو قلت: (من الموصل أخوك قادم) دخل ذلك في باب التقديم والتأخير، ومن حق السامع أن يعرف سبب التقديم(٧٣).

وقد ذكر العلماء القدامى أن التقديم والتأخير محكومان بمراد المتكلم في الاهتمام بالمقدم وتخصيصه والعناية به. يقول سيبويه: إن العرب ((إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم)) (٧٤).

ويقول الخطيب القزويني وهو يتكلم على معمولات الفعل: ((ويقدّم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه . . . ويقدّم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه)) (٧٥).

وقد ذكرت لجنة الأصول أن هناك عبارات شاع فيها تقديم ما حقه التأخير ، وخصوصاً الجار والمجرور الذي يتضمن ضميراً يعود على صاحبه المتأخر، وذلك على نحو قولهم: (في طريقه إلى الجامعة قابل زيد صديقًا له) ، و(في طريقه إلى بلده توقف فلان ليشهد مؤتمراً).

ففي هذين التعبيرين تقدم الجار والمجرور الذي تضمن ضميراً يعود على صاحبه المتأخر، إذ إن أصل التعبير (قابل زيد صديقًا له في طريقه إلى الجامعة) و(توقف فلان في طريقه إلى بلده ليشهد مؤتمراً).

وقد وجدت اللجنة أن لها نظائر في الأمثال العربية والشعر في مثل قولهم:

(في بيته يؤتى الحكم) ، و(من مأمنه يؤتى الحذر) ، و(على أهلها جنت براقش) ، و(في كفنه درج الميت) وقول المتنبي:

وبضدها تتميز الأشياء(٧٦)

وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أن ما شاع من نحو قولهم: (في طريقه إلى بلده توقف فلان ليشهد مؤتمراً) لا فائدة فيه من تقديم الجار والمجرور ولا غرض معنويًّا يُرمى إليه.

أما ما جاء في الأمثال فإن تقديم الجار والمجرور فيها ((هو الذي يؤذن بأن معناه موضع الاهتمام)) (٧٧).

وقد أقرت لجنة الأصول ما ذهب إليه الجواري ، وبدا لها ((أن تكرر تقديم الضمير على هذه الشاكلة في اللغة المعاصرة إنما هو من التأثر باللغات الأجنبية وترجمات المترجمين ، فإن مثل هذا التركيب هو المألوف والشائع في اللغات الأجنبية ، فهم يقولون في الإنجليزية مثلاً:

On his way to school he stopped to eat sandwitch

ومثله عندهم كثير.

ومع أن جمهور النحاة أجاز تقديم الضمير على الظاهر المتأخر عنه لفظًا لا رتبة ، وجدت اللجنة أن التقديم لا بد أن يتقيد بما ذهب إليه علماء المعاني من أن الذي يقدَّم هو ما يُهتم به، أو يكون موضع التخصيص ويراد إبرازه)) (٧٨).

الخاتمة

أحمدك ربي ما علمتني أن أحمد ، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد وبعد:

فيمكنني أن أوجز نتائج البحث بما يأتي:

١ ــ هناك موضوعات متعددة تتعلق بمنصوبات الأسماء وباستعمالات الفعل تناولتها لجنة الأصول بالبحث.

٢ ــ هناك عبارات أجازت لجنة الأصول استعمالها على الرغم من أنها لم ترد في النصوص القديمة، مثالها مسألة تقديم الأسماء المنصوبة على عاملها.

٣ ــ هناك عبارات ذهبت لجنة الأصول إلى عدم جواز استعمالها ؛ لأن النحاة منعوا ذلك، ومن أمثلتها استعمال (وَفْق كذا) و(شرط أن).

٤ ــ ذهبت لجنة الأصول إلى منع جواز استعمال بعض العبارات على الرغم من أن القدامى ذهبوا إلى جواز ذلك، ومن أمثلتها استعمال (حيث) مراداً بها التعليل.

٥ ــ هناك من المسائل ما خالفت فيه لجنة الأصول رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة كاستعمال (فوراً) منصوباً على الحال ، إذ ذهبت اللجنة إلى المنع ، في حين ذهب مجمع اللغة العربية إلى الجواز.

٦ ــ هناك من المسائل ما خالف فيها أحد أعضاء لجنة الأصول رأي اللجنة، مثالها ما ذكرناه من مخالفة الدكتور فاضل السامرائي رأي اللجنة في جواز تكرار الفعل لغير غرضي التوكيد والتبيين.

ولله الحمد أولاً وآخراً.

المصادر :

١. أحمد بن محمد الفيومي ــ المصباح المنير ــ مكتبة لبنان ــ بيروت ــ ١٩٨٧م.
٢. بدر الدين الزركشي ــ البرهان في علوم القرآن ــ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ــ مكتبة دار التراث ــ القاهرة. الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
٣. أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه ــ الكتاب ــ المطبعة الأميرية ببولاق ــ الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.

٤. أبو البقاء الكفوي ــ الكليات ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٤١٩هـــ ــ ١٩٩٨م.
٥. بهاء الدين بن عقيل ــ شرح ابن عقيل ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
٦. جار الله الزمخشري :
١ ــ أساس البلاغة ــ تحقيق محمد باسل عيون السود ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
٢ ــ تفسير الكشاف ــ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ــ مكتبة العبيكان ــ الرياض ــ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.
٧. جلال الدين السيوطي ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ــ عالم الكتب ــ القاهرة ــ ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.
٨. أبو حيان الأندلسي ــ البحر المحيط ــ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.
٩. خالد الأزهري ــ شرح التصريح على التوضيح ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٠. الخطيب القزويني ــ الإيضاح في علوم البلاغة ــ تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر ــ مطبعة السنة المحمدية ــ القاهرة.
١١. ديوان عمر بن أبير ربيعة ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.
١٢. رضي الدين الإستراباذي ــ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ــ تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي ــ جامعة محمد بن سعود الإسلامية ــ السعودية ــ الطبعة الأولى ١٤١٤ه ــ ١٩٩٣م.
١٣. أبو الطيب المتنبي ــ شرح ديوان المتنبي ــ وضعه عبد الرحمن البرقوقي ــ دار الفاروق ــ مصر ــ الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ ــ ٢٠٢٢م.
١٤. عباس حسن ــ النحو الوافي ــ دار المعارف ــ القاهرة ــ الطبعة العشرون ٢٠١٨م.
١٥. أبو العباس المبرد :
١ ــ الكامل ــ تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.
٢ ــ المقتضب ــ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ــ لجنة إحياء التراث الإسلامي ــ القاهرة ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٤م.
١٦. عبد الرحمن البرقوقي ــ شرح ديوان المتنبي ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م.
١٧. الفخر الرازي ــ تفسير الرازي ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ــ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.
١٨. فاضل صالح السامرائي:
١ ــ الجملة العربية تأليفها وأقسامها ــ دار ابن كثير ــ دمشق ــ الطبعة الثانية ١٤٤٢هـ ــ ٢٠٢١م.
٢ ــ معاني النحو ــ دار ابن كثير ــ دمشق ــ الطبعة الثالثة ١٤٤٣هـ ــ ٢٠٢٢م.
١٩. ابن مالك ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ تحقيق محمد كامل بركات ــ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ــ ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م.
٢٠. مجمع اللغة العربية بالقاهرة ــ المعجم الوسيط ــ مكتبة الشروق الدولية ــ الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.
٢١. محاضر لجنة الأصول ــ المجمع العلمي العراقي ــ أرشيف المجمع.
٢٢. محمد إسماعيل الصاوي ــ شرح ديوان جرير ــ المكتبة التجارية الكبرى ــ الطبعة الأولى.

٢٣.محمد بن علي الصبان ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٤.محمد مرتضى الزبيدي ــ تاج العروس من جواهر القاموس ــ تحقيق الدكتور حسين نصار ــ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م.
٢٥.محمد بن مصطفى الخضري ــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ــ شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
٢٦.محمد العدناني ــ معجم الأخطاء الشائعة ــ مكتبة لبنان ــ بيروت
٢٧.ابن منظور ــ لسان العرب ــ الطبعة المنيرية ببولاق ــ مصر. الطبعة الأولى ١٣٠١هـ.
٢٨. وهبة الزحيلي ــ التفسير المنير ــ دار الفكر ــ دمشق ــ الطبعة العاشرة ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.